اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الفقر مدقعٌ بامتياز !

تتحدث الاحصائيات الحكومية في آخر تحديث لها عما نسبته ٢٣٪ من الفقر العام ، وحوالي ٥٪ ممن هم بمستوى الفقر المدقع ، أي ان حوالي ربع سكان العراق هم من شريحة الفقراء في بلد يقال عنه أنه يطفو على بحيرة من النفط .

هذه النسبة المهولة في بلد مثل العراق يمتلك من الامكانات الاقتصادية ما لم تمتلكه بلدان متقدمة اخرى من حيث المقومات و العناصر القادرة على إحداث رخاء للفرد و المجتمع ، هذه النسبة تدعو للتساؤل و التوقف ملياً عند الوعود الحكومية الساعية الى خفض نسب الفقر عن طريق توجيه الدعم المنظم لمختلف القطاعات الاقتصادية و الخدمية و استهداف هذه الشرائح المجتمعية العريضة على وفق خطط و برامج ومشاريع خدمية تكفل لهم الحياة الكريمة لاسيما انهم بحكم المعطيات التاريخية هم اكثر الشرائح المجتمعية استهدافاً وضرراً .

وعند الامعان بنسبة الفقر بالقياس الى نفوس العراق التي تجاوزت حاجز الثلاثة و الثلاثين مليوناً ، نرى انها كبيرة ليس بالحجم و العدد و انما بحجم الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية الاخرى ، حيث انها ترتب كاهلاً على مسارات الاقتصاد الخدمية من الممكن توظيفها لقطاعات و محاور اخرى فيما لو كانت النسبة قليلة بالقياس للنسبة الحالية ، ولكن الذي يحدث الان هو ان النسبة ذاتها اذا لم تكن في حالة تصاعد بسبب انشغال الجهات التنفيذية و التشريعية بالخلافات السياسية من دون مراعاة لحجم المسؤولية الكبيرة تجاه هذه النسبة العريضة و الواسعة كأولوية فضلاً عن الشرائح المجتمعية الاخرى ممن هم من ذوي الدخول المتوسطة وحتى الميسورة ، وهذا يمثل الملمح الرئيسي للمشهد الخدمي و الاقتصادي في العراق .

ولابد من الاشارة الى ان هذه الاحصائيات الحكومية تراها كثير من المنظمات الدولية و المحلية غير دقيقة وان النسب الحقيقة تفوقها بكثير ولاسيما نسبة الفقر العام البالغة ٢٣٪ ، حيث ترى هذه المنظمات ان نسبة الفقر المدقع كبيرة وان ممن هم دون مستوى خط الفقر بأجمعهم يعيشون بمستوى الفقر المدقع ، ما يتطلب إزاء هذه الجدلية دعماً حكومياً عالياً وتخصيصات مالية كبيرة ترهق الموازنات السنوية وتحملها اعباء كبيرة غير منظورة .

ولكن الصمت الحكومي إزاء معاناة الشرائح الفقيرة و الاكتفاء بإجراءات خجولة لا تسد رمق الفقراء ولا تحقق العدالة الاجتماعية ذلك الشعار العريض للطبقة الحاكمة ، نقول ان هذه الاجراءات جعلت الحكومة بمنأى عن وعودها لهذه الشرائح المجتمعية ، وان الاستمرار بتجاهلها وبهذه الطريقة وفي ظل امكانات متواضعة للوزارات الخدمية تجعل الحكومة على المحك الحقيقي في مدى صدقيتها وتنفيذها لواجباتها الدستورية الحقة .

الامر يتطلب جدية واعادة نظر في مجمل الخطط الموضوعة المتصدية لمشكلات الفقراء فضلاً عن الاستثمار الامثل للامكانات الاقتصادية المتاحة مع العمل على الاصلاحات لمجمل القطاعات الاقتصادية الاخرى سعياً لتكامل مسارات المعالجة وانعكاسها على هذه الشرائح المجتمعية المستحقة .

سعياً إلى توفير مصادر للرّي

مختصّون لـ (المدى): الضرورة تقتضي استخدام التقانات الحديثة للاستفادة من المياه الجوفية

□ بغداد / أحمد عبد ربه

القطاع الزراعي يتمسك برمق المياه الجوفية

طالب عدد من المختصين بضرورة استخدام التقانات الحديثة في التعامل مع المياه الجوفية في وقت شهدت مناسيب المياه في دجلة والفرات انخفاضاً لافتاً للنظر بسبب شحة التدفق المائي من الدول المتشاطئة مع العراق.

وقال الخبير في وزارة الزراعة جاسم الحافظ لـ (المدى) : ان المياه الجوفية الموجودة في باطن الارض يجب ان تستغل بالشكل الامثل بالخصوص المناطق الجافة التي تعاني من التصحر من خلال زراعة واحات كبيرة تعتمد على المياه الجوفية مشيراً الى اهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات حفر الابار .

واضاف الحافظ : ان الوزارة تسعى لتنفيذ مشروع حزام اخضر يمتد من شمال العراق الى جنوبه مبيناً اعتماد المياه الجوفية في هذه المشروع.

وتابع الحافظ : ان معرفة نوعية المياه وتركيبها من حيث درجة الاملاح امر في غاية الاهمية لافتاً الى حدوث مشاكل في بعض المحافظات جراء اختلاط المياه الجوفية بكميات كبيرة من النفط .من جانبه قال الخبير الزراعي عبد الحسن الحكيم لـ (المدى) : ان وزارة الزراعة قامت بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية بالتوسع في حفر الابار المائية والاستفادة منها في الزراعة مشيراً الى وجود كميات من المياه الجوفية تقدر بملياري متر مكعب .

واضاف الحكيم : يجب ان ترصد الحكومة مخصصات مالية من اجل حفر الابار بشكل افضل في المناطق الواعدة بالمياه الجوفية والاستفادة منها .

الى ذلك قال مدير قسم التربة وادارة المياه في وزارة الزراعة شوكت صائب جميل لـ (المدى) : ان هذه المياه الموجودة في باطن الارض لم تستغل بالشكل الامثل مبيناً امكانية الاعتماد عليها كمصدر ثانوي بعد المياه السطحية .

واضاف جميل : ان هذا المياه بالامكان استغلالها في تطوير المراعي وخاصة الموجودة في البادية الغربية مشيراً الى ضرورة فحص المياه ودرجة فائدتها من خلال معرفة نسبة الملوحة الموجودة .

وفي وقت سابق كشفت اوساط برلمانية عن وجود برنامج للاستفادة من المياه الجوفية بنسبة (١٠٪) لغرض الزراعة والبستنة والخظراوات من خلال استخدام الية التقطير.

مشيرين الى ان العراق سيشهد خلال الاعوام المقبلة أزمة مياه بسبب قطع الروافد التي تصب بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار.

وان المياه الجوفية مخزون إستراتيجي يمكن ان ينقذ العراق من هذه الكارثة ، كما يمكن الاستفادة منه لسقي الزراعة فيما بين مختصون امتلاك العراق نسبة عالية من المياه الجوفية في باطن الارض بإمكانها ان توفر مياه خالية من نسب الملوحة العالية الموجودة في الانهار ويمكن الاستفادة منها في الزراعة.

ويعتمد العراق على الآبار الارتوازية وطرق الحفر التقليدية إضافة الى المضخات اليدوية في استخراج المياه الجوفية.

وحسب احصائية وزارة الزراعة فإن (١٠٠) الف دونم من الاراضي سنويا تدخل في مرحلة التصحر لاسباب عديدة منها زحف الصحراء وسوء الادارة للاراضي واستخدام بعض الاراضي الزراعية لاغراض مدنية سكنية . وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية خصوصاً أزمة حادة في المياه العذبة، جراء قيام تركيا ببناء عشرات السدود الكبيرة على نهري دجلة والفرات، وإيران بقطع مياه الأنهر المشتركة، وتوجيه مياه مبازلها باتجاه الأراضي العراقية، وقد تجلت صور هذه الأزمة بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط البلاد وجنوبها، مما اضطر المئات من الأسر إلى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق، إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

مطالبة بالإسراع في تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد /المدى

رفض عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد العباس شياع مقترحات تأجيل تطبيق التعريفة الكمركية

وقال شياع بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن قانون التعريفة الكمركية مهم لدعم الاقتصاد الوطني داعياً وزارتي المالية والتخطيط الى تهيئة المستلزمات والآليات التي تلزم الدولة بتنفيذ القانون، كغلق الحدود وحماية المنافذ الحدودية مؤكداً على تطبيق قانون العقوبات رقم (٢٣) لسنة (١٩٨٥) والتي تصل الى السجن والغرامات المالية للذين يقومون بإدخال بضائع دون ان تخضع الى رسوم كمركية.

في الوقت نفسه طالبت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب نورة البجاري بوضع آلية جديدة لفرض الضرائب المالية على الأثرياء، داعية الى إطفاء الضرائب السابقة المتراكمة على المواطنين والعمل على فرض ضرائب من جديد لبناء دولة اقتصادية متينة.

وأضافت البجاري بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء) : أن موضوع الضرائب يعد من المواضيع المهمة في تنوع إيرادات الدولة المالية لاسيما ان العراق يعتمد على موردي ريعي مقترحة إطفاء الضرائب المترتبة على المواطنين منذ عام (٢٠٠٣) والعمل على إعداد صيغة جديدة تلائم الظروف التي يعيشها العراق حالياً، مشيرةً الى ان الموارد المالية المتحققة من الضرائب خلال العام الماضي بحسب الهيئة العامة للضرائب بلغت تريليون و (٧٦) مليون دينار عراقي، فسيتم إضافته الى الموازنة العامة رغم انه مبلغ قليل لكنه سيزداد عند تطبيق الضرائب بشكل جدي. وأشارت الى أن أغلب دول العالم تعمل على مبدأ الضرائب في بناء بلدانها من خلال تجنب اقتصادها التضخم وتنظيم العملية المالية في البلد، داعيةً الى ضرورة استجابة المواطنين الى الضرائب كونها تصب بمصلحتهم.

33 مليون نسمة في خطة وزارة التخطيط الخمسية

□ بغداد / المدى

اعتمدت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في خطتها الخمسية على بيانات تقدر نفوس العراق بـ"٣٣ مليون" نسمة، مبينة ان خطتها للاعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٧ تهدف الى تطوير قطاعي الزراعة والصناعة للنهوض باقتصاد لا يعتمد على تصدير النفط.وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ"شفق نيوز ان الوزارة استندت في رسم ملامح خطتها الخمسية على بيانات الحصر والترقيم للمنازل والأسر التي كشفت عن ان نفوس العراق قد بلغت ٣٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٢. ويذكر ان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي كشفت في نيسان الماضي، عن تنسيقها مع وزارة المالية لربط موازنات الاعوام المقبلة بالخطة الخمسية الانمائية التي تبدأ من العام الحالي ٢٠١٣ وتمتد الى عام ٢٠١٧.

وبين الهنداوي ان وزارة التخطيط وضعت في اولويات خطتها الخمسية للأعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٧ تطوير قطاعي الزراعة والصناعة ودعم القطاع الخاص للنهوض باقتصاد لا يعتمد على الريع الاحادي الذي يتأتى من تصدير النفط".

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب كشفت، في وقت سابق، عن ان العراق يبيع نفطه بمعدل ١٢٠ دولاراً للبرميل الواحد، مبينة ان الوفرة المالية المتحققة عن فروقات مبيعات النفط يجب ان تذهب الى "الفقراء والمرضى" وفق قانون موازنة عام ٢٠١٢.

تشكيل لجنة لتدقيق موازنات المحافظات لعام 2012

□ بغداد / المدى

اعلنت الحكومة عن تشكيلها لجنة عليا لتدقيق صرف موازنات المحافظات لعام ٢٠١٢، مبينةً ان الهدف من تشكيل اللجنة هو الحد من تلكؤ تنفيذ المشاريع الخدمية.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لـ"شفق نيوز، إن الحكومة شكلت لجنة عليا لتدقيق آليات صرف موازنات المحافظات خلال عام ٢٠١٢".

واضاف أن الحكومة شكلت اللجنة ووزعتها على جميع المحافظات وسترتبط مع مجلس الوزراء عن طريق (الإميل) لتقديم تقاريرها الفنية عن ابرز المشاريع التي ستنفذ في المحافظات ضمن موازنة عام ٢٠١٢ ".

وكانت لجنة المحافظات والاقاليم النيابية قد كشفت في وقت سابق عن ان الحكومة عطلت جزءاً من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، فيما بينت أن الوزارات خولت بتنفيذ المشاريع ولم تكن قادرة على الايفاء بالتزاماتها.

وبين المفتي أن الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو الحد من التلكؤ الحاصل في تنفيذ المشاريع الخدمية".

وتشكو العديد من مجالس المحافظات من التقييد الذي تفرضه الحكومة الاتحادية على صلاحياتها، الى جانب عدم التزام الحكومة الاتحادية بالكثير من بنود قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي منحها صلاحيات واسعة.

واثار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم جدلاً سياسياً بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي اتهمت الاخيرة بتقييد صلاحياتها، وعلى اثر ذلك قررت محافظتا صلاح الدين وديالى الذهاب الى تشكيل الاقاليم، كما ألمحت محافظة الانبار الى التحول الى اقليم مستقل اداريا واقتصاديا.

9 دول تشارك بمؤتمر اقتصادي في كربلاء

□ بغداد /المدى

قالت وزارة التعليم العالي ان ٩ دول عربية وأجنبية شاركت في مؤتمر اقتصادي دولي عقد في كربلاء ويستمر يومين. ويسعى العراق إلى استقطاب الشركات العالمية للدخول في سوقه الاستثماري بعد سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف. ونظمت المؤتمر- الذي افتتحه وزير التعليم علي الأديب- جامعة كربلاء وحضره العديد من الباحثين والأكاديميين والخبراء. ونقل بيان أصدرته وزارة التعليم عن الأديب قوله إنه يتعين تطوير الشركات الصناعية الحكومية وتنشيطها من خلال مساهمة القطاع الخاص فيها فضلا عن تحريك قطاع السياحة الأثرية والدينية لما لها من مردودات اقتصادية. واضاف الأديب في كلمته أن اقتصاد العراق بحاجة لمزيد من الرعاية والاهتمام.ويبحث المؤتمر على مدى اليومين المشكلات التي تواجه الاقتصاد من خلال مناقشة البحوث العلمية. وتابع أن البحوث "يجب ان تأخذ مجالها إلى التطبيق بغية تحريك عجلة المجتمع وتطوره".والدول التي تشارك في المؤتمر الاقتصادي هي تونس والمغرب والجزائر والكويت وقطر والنرويج والسويد وروسيا ورومانيا. وسيناقش المؤتمر ٥٢ بحثا في محاور أهمها سياسات الإصلاح المالي والنقدي وهيكل الإنتاج والتشغيل والعلاقات الاقتصادية الدولية والطاقة وإدارة الاقتصاد مع تجارب مختارة فضلا عن محور يناقش البيئة والتنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي.

بدء تحويل الأراضي الزراعيّة إلى سكنيّة

□ بغداد /المدى

بدأت وزارة البلديات والأشغال بتحويل جنس الاراضي الزراعية إلى أراض سكنية.وقال وزير البلديات عادل مهودر بحسب (آكانيوز) إن وزارة البلديات شكلت لجنة تنسيق مع مجالس المحافظات تشرف على عملية تحويل جزء من جنس الاراضي الزراعية إلى اراض سكنية خصوصا تلك القريبة من الدور السكنية".وطالبت وزارة الاعمار والاسكان بتخصيص تريليون و٣٠٠ مليار دينار عراقي لتنفيذ خطتها في موازنة عام ٢٠١٢ الا أنها حصلت على ٨٠٠ مليار دينار.واضاف مهودر أن "اللجنة استحصلت على موافقة مجلس الوزراء على تحويل جزء من الاراضي الزراعية إلى اراض سكنية صرفة كجزء من معالجة أزمة السكن في البلاد".واشار إلى أن وزارة البلديات اوعزت الى اللجنة بتنفيذ دراسة موسعة بخصوص تحويل جنس الاراضي اعتمادا على احصائية كثافة السكان".

واعلنت وزارة الاعمار والاسكان ان العراق بحاجة إلى بناء ٢٥٠ الف وحدة سكنية سنويا فيما تكفي تخصيصاتها المالية لموازنة عام ٢٠١٢ لبناء ٣ الاف وحدة سكنية.